S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/36
15 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الايضاحات الهامة التي تقدمها حكومة بوروندي إلى مجلس الأمن عن طريق وزير الخارجية والتعاون بشأن ما يلي:

١ - التحسن الملموس الذي حدث في الأمن في بوروندي؛

٢ - التحالف المتزايد بين قوى الأمن والأهالي في كفاحهم المشترك ضد العدو المشترك، متمثلا في الإرهابيين الذين يبثون الفزع في شعب لا ذنب له؛

٣ - العودة الجماعية للأهالي الذين أجبرتهم العصابات المسلحة في السابق على الهجرة داخليا وخارجيا؛

٤ - الدحض المفحم لما صدر عن بعض المنظمات التي تقوم بأنشطة إنسانية، وعلى الأخص منظمة العفو الدولية من مزاعم كاذبة فيما يتعلق بالمذابح التي نسبتها بصورة مغرضة إلى قوات الأمن البوروندية؛

٥ - ثبوت أن الضحايا الذين تدافع عنهم منظمة العفو الدولية وبعض الجماعات الإنسانية الأخرى قلبا وقالبا لم يكونوا سوى معتدين متنكرين في زي لاجئين وأن شركاءهم في الجريمة هم أولئك الذين كَسَرت شوكتهم قوات الأمن التي هبت لنجدة السكان المدنيين المعتدى عليهم؛

٦ - شدة العقوبات، العسكرية منها والقضائية، التي انزلت ببعض عناصر الجيش البوروندي التي ارتكبت جرائم متفرقة في بعض بلدات البلد؛

٧ - الالتماس الذي تقدمت به الحكومة البوروندية مرارا إلى الأمم المتحدة لإيفاد مراقبين دوليين لتقصي الحقائق من جديد؛

٨ - الالتزام الذي أكده النظام الجديد بالتفاوض مع جميع أطراف النزاع، وهو قرار يؤكد إيفاد وفد وزاري لهذا الغرض إلى أروشا في كانون الأول/ديسمبر الماضي للاجتماع برئيس جمهورية تنزانيا السابق، موالينو ي. نيريري؛

160197 160197 97-01136

٩ - الآثار المدمرة التي أحدثها الحصار الاقتصادي على كل الشعب البوروندي الذي لا ذنب له، وما تشكله هذه التدابير من عراقيل ضخمة تعترض سبيل المفاوضات وعمليات السلم، وبالتالي، الضرورة الملحة لرفع هذا الحصار في أقرب وقت ممكن على نحو ما دعت إليه عدة مؤتمرات قمة عقدت مؤخرا.

١٠ - بدء الحوار الوطني في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بشأن إحلال السلم والوفاق الوطني.

وترجو الحكومة البوروندية، مع الامتنان الشديد، أن تتفضلوا بتعميم هذا التوضيح الموجه الى مجلس الأمن بوصفه من وثائق المجلس.

(توقيع) ناسانزي تيرينس
السفير
الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من وزير الخارجية والتعاون البوروندي

كما تعلمون، قمت، في رسالة وجهت مؤخرا إلى سلفكم، بإبلاغ أعضاء مجلس الأمن بما اتخذ من مواقف واعتمد من توصيات هامة في أثناء انعقاد مؤتمر قمة روما للأغذية، ومؤتمر قمة برازافيل بشأن الأمن في أفريقيا الوسطى، ومؤتمر قمة واغادوغو الذي ضم رؤساء دول أفريقيا ورئيس جمهورية فرنسا. ففي أثناء مؤتمرات القمة هذه، تم التسليم بوجه عام بالضرورة الملحة لرفع الحصار غير القانوني وغير الإنساني الذي يعاني منه الشعب البوروندي وتشجيع حكومة بوروندي على الدخول في عملية الحوار والوفاق مع جميع البوروندیين.

واليوم، أود أن أطلعكم على الحالة الراهنة التي تتطور بصورة إيجابية في بلدي. فقد تحسَّن الأمن بصورة ملموسة منذ عدة أسابيع، لا سيما في العاصمة والمراكز الحضرية. وفي المناطق الداخلية من البلد يلاحظ المرء وجود تعاون أكثر فعالية من جانب السكان مع الإدارة وقوات الأمن في مكافحة الإرهابيين وغيرهم من العصابات المسلحة. ويلاحظ المرء أيضا عودة الأهالي، الذين تعرضوا للأذى أو أخذوا رهائن على يد المتمردين المسلحين، بأعداد كبيرة في جميع أنحاء البلد.

على أنه لا تزال هناك حالات يقوم فيها الإرهابيون بمذابح عشوائية، كالعادة، بين الأهالي المدنيين الأبرياء. وهذه الهجمات ييسرها ويشجع عليها هذا الحصار الذي يحرم الدولة من الوسائل التي لا غنى عنها في الدفاع عن هؤلاء الرعايا وحمايتهم.

وفيما يتعلق باللاجئين العائدين من البلدان المجاورة، ولا سيما من زائير بعد أحداث كيفو، اتخذت حكومة بوروندي جميع الإجراءات اللازمة لاستقبالهم وإعادة توطينهم في مناطق منشئهم، وفي ممتلكاتهم، أو في مواقع مؤقتة إذا كان الأمن لم يستتب بعد تماما في تلك المناطق.

وقد صدر مؤخرا عن بعض المنظمات التي تدافع عن حقوق الإنسان، وخاصة منظمة العفو الدولية، مزاعم تذهب إلى أن قوات الأمن البوروندية قتلت جماعات من العائدين في بعض كنائس البلد أو حواليها.

والحقيقة هي أن بعض هؤلاء العائدين جاءوا مسلحين على طول الحدود مع زائير تحت ستار حركة العودة إلى الوطن وجوبهوا بحزم قوات الأمن التي تتمثل مهمتها الرئيسية في حماية السكان. وبعض هؤلاء اللاجئين فضلوا الذهاب بأسلحتهم وأمتعتهم إلى تنزانيا حيث يعملون على تقويض استقرار بوروندي خاصة عن طريق شن غارات قاتلة ضد السكان المدنيين الأبرياء. ولا بد مع ذلك من الاعتراف بأن بعض التجاوزات ارتكبت في بلدتي مورامبي وكيزوكا وأخرى في بلدة كوبيرو.

والحكومة تأسف لوقوع هذه الحوادث وقد أمرت بإجراء تحقيق لتحديد المسؤولين عن هذه الأفعال. وقد تم حتى الآن اعتقال بعض أفراد قوات الأمن الذين عرف أنهم ارتكبوا هذه الجرائم وهم في انتظار محاكمتهم. وهذا الاهتمام بموضوع حالة اللاجئين ينبغي ألا يحجب عن الأنظار أن هناك مأساة مؤلمة تحدث يوميا، ألا وهي المذابح التي يرتكبها الإرهابيون المسلحون ضد السكان الأبرياء حتى في أثناء الفترة التي ضلل فيها متمردو المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية المجتمع الدولي بإعلانهم هدنة وهمية.

وفيما يتعلق من ناحية أخرى بادعاءات هيئة العفو الدولية بشأن المجازر التي ادعي أن قوات الأمن قد ارتكبتها في حق سكان أبرياء داخل كنيسة في بوتاغنزو، فالحقيقة هي أن هذه القوات قامت بالتعاون مع المسؤولين الإداريين المحليين وأهالي المنطقة بعملية ترمي إلى تخليص مواطنين بوروندیين أخذهم رهائن أولئك المتمردون الذين تم سحقهم. وهكذا فإن الأمر لا يتعلق بمدنيين أبرياء هلكوا كما تزعم تلك الهيئة التي ضللتها معلومات مغرضة. ومهما يكن من أمر فإن الحكومة البوروندية طلبت إيفاد مراقبين دوليين إلى بلدنا لتقصي الحقائق وهي لم تنفك تكرر نفس هذا الطلب.

وفيما يتعلق بـ "تجميع السكان" وهي حجة استندت إليها مؤخرا بعض الأوساط لغرض الإبقاء على الحظر، نذكّر بأن هذه التجمعات إنما بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ إثر أعمال الإبادة الجماعية. وقد نشأت بذلك مراكز "المشردين" بصفة تكاد تكون تلقائية. ومنذ مدة قريبة، أجريت عمليات جـُمع فيها سكان كانوا في مواجهة مع المجموعات المسلحة، وذلك ليتسنى أثناء العمليات العسكرية حفظ أرواح المواطنين الأبرياء. ولن تدخر الحكومة أي جهد لمساعدة أولئك السكان على مواصلة الأعمال الزراعية التي من شأنها أن تأمن لهم الكفاف والاستقرار في قراهم في أقرب وقت ممكن. ومن شأن تقديم مساعدة إنسانية أكثف أن يحسن الأوضاع المعيشية لهذه المجموعات التي تواجه صعوبات.

وفيما يتعلق بمسألة المفاوضات، أود أن أؤكد مرة أخرى في هذه الرسالة تصميم الحكومة البوروندية علىإجراء مفاوضات صريحة مع جميع الأطراف المعنية بالنزاع في بوروندي بما فيها الفصائل المسلحة. وقد سبق للحكومة أن أعلنت رسميا عن مختلف مراحل العملية السلمية. وقد استجابت الحكومة البوروندية منذ فترة قريبة أيضا لدعوة الوسيط، الرئيس التنزاني السابق موماليمو يوليس نيريري، الذي أكدت له التزامها بالمضي في عملية التفاوض حتى النهاية مع الإشارة إلى العقبات والقيود الناشئة عما يتعرض له الشعب البوروندي من حصار ظالم وقاس يعرقل حظوظ استعادة السلم عن طريق التفاوض الجاد.

وتتمثل المرحلة الأخرى في سبيل البحث عن السلم عن طريق الحوار في تنظيم نقاش وطني من المقرر أن يبدأ في نهاية هذا الشهر، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

وهكذا فقد تم فعلا إعداد مراحل الحوار الثلاث التي أبلغ بها مؤتمر قمة رؤساء دول المنطقة في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ولم يعد ثمة من ذريعة للإبقاء على الحصار الاقتصادي الذي يخنق تدريجيا عملية السلم والشعب البوروندي.

ونظرا للتطور الإيجابي في مجال الأمن وتصميم الحكومة البوروندية على تحقيق برنامجها للسلم، ومراعاة لتوصيات مختلف مؤتمرات القمة بما في ذلك اجتماع اللجنة الاستشارية الدائمة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالمشاكل الأمنية في أفريقيا الوسطى، فإننا نطلب مرة أخرى من مجلس الأمن استعمال صلاحياته لرفع الحصار ضد بوروندي دون إبطاء لإنجاح عملية المفاوضات واستعادة السلم.

(توقيع) وزير الخارجية والتعاون
الدكتور لوك روكينغاما

- - - - -